

Distr.: General  
14 September 2021  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر - 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البند 6 من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

### تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل\*

ناميبيا

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية والردود المقدمة من الدولة  
موضوع الاستعراض

\* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



## أولاً- مقدمة

- 1- ترحب حكومة جمهورية ناميبيا بالتوصيات التي قدمتها الدول الأعضاء خلال الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل لجمهورية ناميبيا في الدورة الثامنة والثلاثين للفريق العامل في 3 أيار/مايو 2021.
- 2- ويسر حكومة جمهورية ناميبيا أن تبلغ بأن 229 توصية من أصل 283 توصية تلقتها قد حظيت بقبول الدولة وتتمتع بتأييدها، وأنها أحاطت علماً بـ 54 توصية.

## ثانياً- تحظى التوصيات التالية بقبول الدولة وتتمتع بتأييدها:

- 3- 2-138، 26-138، 27-138، 28-138، 29-138، 30-138، 31-138، 32-138، 33-138، 34-138، 35-138، 36-138، 37-138، 38-138، 39-138، 41-138، 42-138، 44-138، 45-138، 46-138، 47-138، 48-138، 49-138، 50-138، 51-138، 54-138، 55-138، 56-138، 58-138، 59-138، 60-138، 61-138، 62-138، 63-138، 64-138، 65-138، 67-138، 68-138، 69-138، 70-138، 71-138، 72-138، 73-138، 74-138، 75-138، 76-138، 77-138، 79-138، 81-138، 82-138، 83-138، 84-138، 85-138، 86-138، 87-138، 88-138، 89-138، 91-138، 92-138، 93-138، 99-138، 100-138، 111-138، 112-138، 113-138، 114-138، 115-138، 116-138، 117-138، 118-138، 119-138، 120-138، 121-138، 122-138، 123-138، 124-138، 125-138، 126-138، 127-138، 128-138، 129-138، 130-138، 131-138، 132-138، 133-138، 134-138، 136-138، 137-138، 138-138، 139-138، 140-138، 141-138، 142-138، 143-138، 144-138، 145-138، 146-138، 147-138، 148-138، 149-138، 150-138، 151-138، 152-138، 153-138، 154-138، 155-138، 156-138، 157-138، 158-138، 159-138، 160-138، 161-138، 162-138، 163-138، 164-138، 165-138، 166-138، 167-138، 168-138، 169-138، 170-138، 171-138، 172-138، 173-138، 174-138، 175-138، 176-138، 177-138، 178-138، 179-138، 180-138، 181-138، 182-138، 183-138، 184-138، 185-138، 186-138، 187-138، 188-138، 189-138، 190-138، 191-138، 192-138، 193-138، 194-138، 195-138، 196-138، 197-138، 198-138، 199-138، 200-138، 201-138، 202-138، 203-138، 204-138، 205-138، 206-138، 207-138، 208-138، 209-138، 210-138، 211-138، 213-138، 214-138، 215-138، 216-138، 217-138، 218-138، 219-138، 220-138، 221-138، 222-138، 223-138، 224-138، 225-138، 226-138، 227-138، 228-138، 229-138، 230-138، 231-138، 232-138، 233-138، 234-138، 235-138<sup>(1)</sup>، 236-138، 237-138، 238-138، 239-138، 240، 241-138، 242-138، 243-138، 244-138، 245-138، 246-138، 247-138، 248-138، 249-138، 250-138، 251-138، 252-138، 253-138، 254-138، 255-138، 256-138، 257-138، 258-138، 259-138، 260-138، 261-138، 262-138، 263-138، 264-138، 265-138، 266-138، 267-138، 268-138، 269-138، 270-138، 271-138، 272-138، 274-138، 275-138، 276-138، 277-138، 278-138، 280-138.

(1) أولوفوكو موضوع مهرجان ثقافي سنوي تستضيفه مدينة أوتابي، بمنطقة أوموساتي، وهو لا ينطوي على زواج الأطفال. والممارسات الثقافية الضارة محظورة بموجب المادة 226 من قانون رعاية الطفل وحمايته لعام 2015.

## التوصية 138-282

4- أجرت الحكومة دراسة نوعية عن الأشخاص عديمي الجنسية والأشخاص المعرضين لخطر انعدام الجنسية في ناميبيا، وعقدت حلقة عمل لأصحاب المصلحة للتحقق من صحة مشروع التقرير. وسيُسترشد بهذا التقرير في الإجراءات التي تتخذها الحكومة لتحديد الأشخاص عديمي الجنسية أو المعرضين لخطر انعدام الجنسية ووضع آليات لمساعدتهم. وقد بلغ نظر ناميبيا في الانضمام إلى اتفاقيتي الحد من انعدام الجنسية لعامي 1954 و1961 مرحلة متقدمة، واكتملت خطة العمل الوطنية. وفي غضون ذلك، تواصل ناميبيا اتخاذ خطوات لتحسين تسجيل المواليد مع الاعتراف بأن ضعف تسجيل المواليد يسهم في انعدام الجنسية.

## ثالثاً- تحيط الدولة علماً بالتوصيات التالية وتنظر فيها

التوصيات 1-138، 17-138، 18-138، 19-138، 22-138، 23-138، 24-138، 20-138، 21-138، 25-138، 40-138، 66-138، 281-138

5- ليست الدولة بعد في وضع يسمح لها بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم أو الانضمام إليها. ومع ذلك، لا يزال المهاجرون يتمتعون بالحماية بموجب الإطار القانوني الناميبي. وقد وضعت ناميبيا اللامسات الأخيرة على سياسة وطنية شاملة لهجرة العمال تهدف إلى تعزيز القدرة على إدارة الهجرة في ناميبيا، ويتمثل هدفها العام في دعم الحكومة في وضع نهج شامل ومنسق لإزاء إدارة الهجرة استناداً إلى احتياجات وأولويات محددة تحديداً جيداً. وتسعى السياسة كذلك إلى تطوير نظم لهجرة اليد العاملة تستفيد من الأثر الإيجابي للهجرة إلى ناميبيا ومنها، وكفالة مراقبة فعالة للحدود وإدارة سليمة لتدفقات الهجرة مع القضاء في الوقت نفسه على الاتجار بالبشر والتهرب وعمل الأطفال والعمل القسري؛ والتشريع الرئيسي الذي ينظم ويتحكم في دخول الأشخاص إلى ناميبيا وإقامتهم فيها؛ وينص على إبعاد بعض المهاجرين من ناميبيا هو قانون التحكم في الهجرة، 1993 (القانون رقم 7 لعام 1993). ويُعامل اللاجئون معاملة المواطنين، وينطبق قانون العمل لعام 2007 (القانون رقم 11 لعام 2007) على جميع الأشخاص المستخدمين دون تمييز على أساس الوضع.

التوصيات 3-138، 5-138، 4-138، 6-138، 7-138، 8-138

6- ليست ناميبيا في وضع يسمح لها بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. غير أن الحكومة تواصل التعاون مع الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري بإجراء التحقيقات الواجبة والرد على استفسارات الفريق العامل.

التوصيات 12-138، 13-138، 14-138

7- تشجّع اللجنة الدولة الطرف على التصديق على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشكل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جزءاً من الدستور الناميبي مع بعض الحقوق المشمولة بموجب الفصل 3 بشأن الحقوق والحريات الأساسية وبعض الحقوق الأخرى التي يتناولها الفصل 11 بشأن مبادئ سياسة الدولة.

8- وقد أُحيط علماً بالتوصيتين 15-138، 16-138.

9- وتبرز الدولة قيد الاستعراض أن حقوق الطفل تعالج بشكل شامل في قانون رعاية الطفل وحمايته لعام 2015 الذي يتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل. وتعين المادة 25 من القانون محامياً للأطفال

في مكتب أمين المظالم لمعالجة المسائل التي تمس حقوق الطفل، وتمثيل مصالح الأطفال في المحكمة لحماية حقوقهم. وينص القانون أيضاً على محكمة الأطفال وسير إجراءات المحكمة بموجب الفصل 4. والعقوبة البدنية محظورة في المنزل والمدرسة بموجب قانون التعليم الأساسي لعام 2020 وقانون رعاية الطفل وحمايته لعام 2015.

10- وقد أُحيط علماً بالتوصية 138-9.

11- وقد أُحيط علماً بالتوصيات 138-10، 138-11، 138-90، 138-273، 138-279.

12- وفي سياق ناميبيا، تُعتبر مجتمعات الشعوب الأصلية مهمشة في سياسة الدولة. وتظل حقوق الشعوب الأصلية ورفاهها من أولويات الحكومة. وقد فُحص مشروع الكتاب الأبيض بشأن الشعوب الأصلية فحصاً دقيقاً من المجتمعات المحلية المهمشة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين. وبالإضافة إلى ذلك، قام القسم المعني بالمجتمعات المهمشة التابع لمكتب نائب الرئيس أيضاً بتعيين منسقين من تلك المجتمعات المذكورة ليكونوا بمثابة جهات وصل. وتتمثل مهمة هؤلاء الأشخاص في تعبئة أفراد المجتمعات المحلية لكي يدافعوا عن حقوقهم ويبلغوا عن أي تمييز يتعرضون له.

13- وتيسر وزارة الداخلية والهجرة والسلامة والأمن إصدار الوثائق الوطنية لأفراد المجتمعات المحلية المهمشة.

14- واتخذت ناميبيا الإجراءات التالية فيما يخص المجتمعات المهمشة:

- التوقيع على إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وعملت الحكومة أيضاً مع منظمة العمل الدولية على إجراء مشاورات للتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، 169.
- دخلت ناميبيا في ترتيبات مبتكرة مع واحدة من أكبر المجموعات المهمشة، وهي مجموعة السان التي زادت من سيطرتها على إدارة الأراضي.
- شملت المشاريع التي تجري في إطار شعبة تنمية السان، التابعة لمكتب نائب الرئيس: شؤون المحاربين القدامى والمهمشين، إعادة التوطين عن طريق شراء المزارع التجارية؛ والتدريب المهني، بما في ذلك في مهارات البناء.
- تتولى الشعبة في مكتب نائب الرئيس مسؤولية "الإغاثة من الجفاف" في مجتمعات السان والأوفاتو - توزيع الذرة وغيرها من المواد الغذائية على المجتمعات غير الآمنة.

#### التوصية 138-43

15- ليس لهذه التوصية أي أساس لأن بإمكان جميع الأشخاص المهتمين في ناميبيا المشاركة بحرية عند نشوء الفرص. وعملية تسمية المرشحين قائمة على الجدارة وشفافة.

التوصيات 138-78، 138-80، 138-94، 138-95، 138-96، 138-97، 138-98، 138-101،

138-102، 138-103، 138-104، 138-105، 138-106، 138-107، 138-108، 138-109،

138-110، 138-135

16- لا تضطهد الحكومة الناميبية أفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغابري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، كما أن المثلية الجنسية ليست غير قانونية في ناميبيا. ولا تزال الحكومة تستكشف آليات فعالة لتوضيح موقفها من حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي

ومغاييري الهوية الجنسية على الرغم من الحواجز المعيارية والدينية القائمة. وفي غضون ذلك، تواصل الحكومة أعمال الحق العام في عدم التمييز في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لجميع الأشخاص في ناميبيا، وفق ما تنص عليه المادة 10 من الدستور الناميبي. وعلاوة على ذلك، فإن خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في ناميبيا للفترة 2015-2019، التي وافق عليها البرلمان في أواخر عام 2014، تحدد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين على أنهم "فئة ضعيفة" وتشير إلى الحاجة إلى حماية أفراد الفئات الضعيفة من التمييز.

17- وفي 17 أيار/مايو 2021، قدمت لجنة إصلاح القانون وتطويره تقريراً إلى وزير العدل عن إلغاء جرائم اللواط والجرائم الجنسية غير الطبيعية التي ينص عليها القانون العام. ويتضمن التقرير مشروع قانون للإلغاء لكي ينظر فيه وزير العدل ويتخذ بشأنه مزيداً من الإجراءات. وسيطرح وزير العدل على البرلمان التقرير المتعلق بإلغاء اللواط والجرائم الجنسية غير الطبيعية لمناقشته والنظر فيه لبدء إصلاح تدريجي للقانون العام والأحكام التشريعية من أجل تعزيز حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية على نحو أفضل. وفي الوقت الراهن، تجدر الإشارة إلى أن ناميبيا ليس لديها قوانين تجرم المثلية الجنسية.

#### التوصيتان 138-52، 138-53

18- لا يتضمن الدستور الناميبي تعريفاً للطفل. وقد أسيء فهم المادة 15 من الدستور الناميبي على أنها تعرف الطفل في حين أنها تنص في الواقع على أن الأطفال أشخاص نقل أعمارهم عن ستة عشر عاماً لأغراض حماية الأطفال الصغار من الاستغلال الاقتصادي والاحتجاز، وعن أربعة عشر عاماً لأغراض عمل الأطفال. ويرد تعريف الطفل في قانون رعاية الطفل وحمايته لعام 2015 (القانون رقم 3 لعام 2015)، ويتماشى هذا التعريف مع تعريف الطفل النحو المبين في اتفاقية حقوق الطفل، بوصفه شخصاً لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره. وتحظر المادة 226 من قانون رعاية الطفل وحمايته لعام 2015 الممارسات الاجتماعية والثقافية والدينية الضارة ضد الأطفال، بما في ذلك زواج الأطفال.

19- وقد أحيط علماً بالتوصية 138-57.

20- وتوجد هذه التوصية قيد نظر الدولة.

#### التوصية 138-212

21- ينص قانون الإجهاض والتعقيم لعام 1975 (القانون رقم 2 لعام 1975) على الظروف التي يمكن فيها للمرأة والطفلة الحصول على إجهاض مأمون وقانوني. وتتعترف الحكومة بأن عمليات إجهاض غير قانونية وغير مأمونة تحدث في البلد. ومع ذلك، يقَدِّم العلاج الطبي دون تمييز للنساء اللاتي خضعن لعمليات إجهاض غير قانونية وغير مأمونة. وتقوم الحكومة، من خلال وزارة المساواة بين الجنسين ورعاية الطفل ووزارة الصحة والخدمات الاجتماعية، بحملات توعية منتظمة بشأن بدائل الإجهاض، والحصول على وسائل منع الحمل وخدمات تنظيم الأسرة، بما في ذلك استخدام وسائل منع الحمل المختلفة. وقدم نائب وزير الصحة والخدمات الاجتماعية إلى الجمعية الوطنية في عام 2020 التماساً بشأن الإجهاض لتتسبب النقاش ودفع الحوارات بين مختلف أصحاب المصلحة لأغراض تحديد الآراء العامة للناميبيين بشأن الإجهاض. والبرلمان الآن على دراية بهذه المسألة.

22- وقد أحيط علماً بالتوصية 138-283.